

المركز الاستشاري للدراسات والنوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation



إطار إستراتيجي

لمكافحة البطالة في لبنان



LOOKING
FOR A
JOB

د. نجيب عيسى

إطار إستراتيجي

لمكافحة البطالة في لبنان

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for
Studies and Documentation



مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

العنوان: إطار إستراتيجي لمكافحة البطالة في لبنان

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

إعداد: د. نجيب عيسى.

تاريخ النشر: كانون الأول ٢٠١١م، الموافق محرم ١٤٣٣هـ.

الطبعة: الأولى

القياس: ١٥ × ٢٢,٥ سم

العنوان: بئر حسن - خلف الفانتزي وورلد

أوتوتستراد الأسد - بناية الإنماء غروب - الطابق الأول

هاتف: ٠١ / ٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١ / ٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣ / ٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

ملاحظة: إن الأبحاث التي تدرجها هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة آراء المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

ثبت المحتويات

٧	مقدمة
١١	القسم الأول: التجارب العالمية في مجال مكافحة البطالة
١٣	أولاً: تجارب البلدان الرأسمالية المتقدمة
١٧	ثانياً: تجارب البلدان النامية
٢٣	القسم الثاني: التجربة اللبنانية في مجال مكافحة البطالة
٢٥	أولاً: لمحة تاريخية
	ثانياً: التدخلات الحكومية وغير الحكومية القائمة حالياً
٣١	والتي من شأنها التأثير مباشرة على مستوى التشغيل
٣٩	ثالثاً: التدخلات ذات التأثير غير المباشر على حركة التشغيل
	القسم الثالث: استمرار الخلل في سوق العمل في لبنان:
٤٩	المظاهر والأسباب
٥١	أولاً: مظاهر الخلل
٥٧	ثانياً: أسباب الخلل
٦٧	القسم الرابع: معالم الإستراتيجية المطلوبة لمكافحة البطالة في لبنان
٦٩	أولاً: نمط النمو البديل
٧٦	ثانياً: الإجراءات العملية المطلوبة للتحويل إلى اقتصاد معرفة

ثالثاً: مواكبة النظام التعليمي لعملية التحول إلى اقتصاد معرفة..... ٨٦

رابعاً: تنشيط سوق العمل..... ٩٢

المراجع والمصادر..... ١٠٦

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة إطار إستراتيجي لمعالجة مشكلة البطالة (ومشكلة التشغيل عموماً) في لبنان ، آخذين بعين الاعتبار بداية أن معظم البلدان التي أخذت بسياسات اقتصادية ليبرالية من النوع الجديد ، وخصوصاً البلدان النامية منها ، شهدت معدلات بطالة مرتفعة لم تنفع في معالجتها السياسات التي اصطلح على تسميتها . «سياسات التشغيل وتنشيط سوق العمل» والمتضمنة لمروحة واسعة من البرامج والإجراءات المؤطرة مؤسسياً : مكاتب تشغيل ، تدريب ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ذلك أن هذه السياسات لم تعمل في ظل نمو اقتصادي ، بمعدلات عالية نسبياً ، مصدره قطاعات إنتاجية ذات قدرة على خلق فرص عمل وفيرة ومجزية .

هذا الاستنتاج يسحب نفسه إلى حد بعيد على مشكلة البطالة والتشغيل في لبنان . ذلك أن تحليل خصائص البطالة (واستطراداً خصائص الهجرة) وغيرها من المعلومات المتوفرة عن أوضاع سوق العمل في هذا البلد ، يقود إلى استنتاج مفاده أن المشكلة ليست مشكلة تقنية أو قطاعية أو ظرفية ، ولا سببها النظام التعليمي وعدم «مرونة سوق العمل» ، وإنما هي من طبيعة بنيوية ، ترتبط بآلية اشتغال الاقتصاد اللبناني خلال العقدين الماضيين والتي حركها عاملان رئيسيان هما :

التدفقات المالية من الخارج ، والسياسات المالية والنقدية التي اعتمدت . وهذان العاملان نتج عنهما ارتفاع في سعر صرف الليرة وتركز الاستثمارات في القطاعات غير القابلة للتداول على الصعيد الدولي وزيادة تكاليف الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتداول الدولي . مما أدى إلى ترسيخ نمط للنمو الاقتصادي لا يتصف بالاستقرار وارتباط النمو ، عندما يحدث ، بقطاعات «ريعية» غير مولدة

لفرص عمل كافية ومجزية ، مقابل تهميش قطاعات الإنتاج السلعي وترك بناها تتقدم ولا تعود قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً .

على هذا الأساس نستطيع أن نفهم طبيعة ما تعانيه سوق العمل في لبنان من اختلالات في الوقت الحاضر وأبرزها :

* انخفاض الطلب على اليد العاملة اللبنانية خصوصاً تلك التي تتمتع بمستويات عالية نسبياً من التعليم والمهارة .

* اندفاع قسم كبير من هذه اليد العاملة نحو الهجرة أو البقاء في حالة بطالة ، هرباً من الأجور المنخفضة المعروضة عليهم .

* بقاء القسم الأقل مهارة وتأهيلاً من اليد العاملة في سوق العمل المحلية في حالة منافسة مع يد عاملة وافدة تعمل بأجور منخفضة .

* بقاء مجمل التدخلات الرسمية وغير الرسمية ، المباشرة وغير المباشرة ، محدودة التأثير على هذه الاختلالات .

منظوراً إليها أساساً كمشكلة نمط نمو اقتصادي ، فإن المعالجة الجدية لمشكلة التشغيل في لبنان لا يمكن أن تتم فقط من خلال سياسات التشغيل وتنشيط سوق العمل التي سبق ذكرها . فعلى أهمية هذه السياسات لا يمكن أن تأتي ثمارها ما لم توضع في سباق وخدمة إستراتيجية تهدف إلى التحول عن نمط النمو الحالي إلى نمط آخر يقوم على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة في إقامة إنتاج وطني متنوع وقادر على المنافسة وفي الوقت نفسه مولد لفرص عمل وفيرة ومجزية . وفي هذا الإطار جرت محاولة تحديد معالم إستراتيجية التحول إلى نمط النمو البديل . وجاءت الخلاصة بهذا الخصوص : أن ظروف لبنان الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، وموارده البشرية والمادية المتاحة بشكل خاص ، تؤهل الاقتصاد اللبناني للتحول من اقتصاد «ريعي» إلى اقتصاد «معرفي» . واقتصاد المعرفة لا يعني فقط حصة متزايدة لقطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الناتج المحلي الإجمالي وإنما يعني أيضاً تغلغل المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة إلى سائر قطاعات الإنتاج

السلعي وغير السلعي بحيث يأتي النمو الاقتصادي من منتجات ذات قيمة مضافة عالية . ولبنان الذي ما زال متأخراً عن ركب الاقتصاد المعرفي قياساً على العديد من البلدان النامية يملك الكثير من المقومات المطلوبة للالتحاق بهذا الركب وحتى تجاوزه .

كيف يستطيع لبنان أن يقوم بعملية التحوّل إلى اقتصاد معرفة؟

يكفي أن يُخرج المسؤولون فيه من أدراجهم ما تجمع فيها من استراتيجيات ومخططات («كالإستراتيجية الرقمية الوطنية» و«مخطط سياسة العلم والتكنولوجيا والإبداع» و«مخطط لبنان الأفق ٢٠١٤») ويضعوها موضع التنفيذ بعد تحديثها . على أن يتواكب تنفيذ المندرجات الرئيسية لهذه الاستراتيجيات والمخططات مع إصلاح للنظام التعليمي يعالج مواطن الضعف التي من شأنها إعاقة عملية التحوّل المنشودة .

وإذا كانت عملية التحوّل إلى اقتصاد المعرفة ، المتواكبة مع عملية إصلاح للنظام التعليمي ، تشكل الإطار الضروري والصحيح لنجاح سياسة تنشيط سوق العمل في لبنان ، فإن هذه الأخيرة لا يمكن أن تظل محصورة بما هو قائم الآن من مبادرات وبرامج جزئية ، مشتتة وقليلة الفاعلية . إذ عليها أن تعيد النظر في هذه المبادرات والبرامج لتدرجها في إطار أكثر اتساعاً وشمولاً وتكاملاً يصبّ في خدمة التوجّه الاستراتيجي العام القاضي بإعادة هيكلة الاقتصاد . وبهذا الخصوص خلصت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات توزعت على أربعة مجالات رئيسية هي :

* دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

* تنشيط الإقراض الصغير .

* ترشيد الاعتماد على اليد العاملة الوافدة .

* تنظيم سوق العمل مع ما يقتضيه من تركيز على إعادة هيكلة وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للاستخدام وتعزيز دورها .